

## مساهمينا الكرام ،

شهد الإقتصاد العالمي تحديات قاسية مع مطلع عام 2020 و التي إنعكست سلبا على مؤشرات الأسواق الإقليمية والعالمية ، حيث أعتبر معظم المحللين أن 2020 قد تكون الأسوأ في تاريخ الإقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقتها معظم المؤسسات الإقتصادية العالمية من الآثار السلبية المحتملة لهذا الركود الإقتصادي العصيب بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) إلا أن الناتج المحلي لمعظم الإقتصاديات المتقدمة والنامية في الربع الثاني من 2020 لم تكن سلبية بالدرجة الكبيرة، بل تغيرت نبرة المحللين وإتفق معظمهم على أن هذا الركود أقل حدة مما تم تداوله مسبقا. وإستند هذا التعديل لعودة الصين التي تعتبر أساس الجائحة إلى النمو القوي عكس ما أشارت إليه التوقعات بالإضافة لظهور دلائل تشير إلى تحقيق تعاف إقتصادي سريع بعد إعادة فتح الإقتصاد و تجاوز فترة الإغلاق مع نهاية الربع الثاني و التي إنعكس أثرها الإيجابي في نهاية الربع الثالث من العام. و كان من الممكن أن تكون النتائج أضعف بكثير لولا المبادرات والإستجابات الكبيره الغير مسبوقه على مستوى السياسات النقدية و الإجراءات التنظيمية لمعظم الحكومات المتقدمة للمحافظة على مستوى الدخل المتاح للأسر و حماية التدفقات النقدية للشركات وإتاحة الإئتمان بالإضافة إلى التراجع عن القيود التجارية المفروضة على المعدات الطبية. حيث أدت هذه الإجراءات مجتمعة لمنع تكرار الكارثة المالية التي وقعت في فترة 2008-2009.

و مع نهاية عام 2020 حافظت معظم مؤشرات أسواق المال الإقليمية والعالمية على أدائها الإيجابي، حيث أغلق مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي (MSCI WORLD INDEX) الخاص بالدول المتقدمة على إرتفاع مقداره 15.90% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 التي حققت 27.67% حيث كانت تعتبر سنة إستثنائية لمعظم المؤشرات منذ عام 2014، بينما شهد مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال للدول النامية (MSCI Emerging Markets) أداء مماثل للعام السابق حيث إرتفع المؤشر بنسبة مقدارها 18.31% مع نهاية عام 2020 مقارنة بإرتفاع مقداره 18.42% لنفس الفترة من عام 2019 لينعكس بالإجمالي على المؤشر الخاص بمورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي (MSCI ACWI) الذي يجمع بين الأسواق المتقدمة و النامية معا ليغلق على إرتفاع مقداره 16.25% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 و التي حققت إرتفاع مقداره 26.6%.

بينما شهد قطاع النفط تراجع ملحوظ في الإنتاج منذ منتصف إبريل من عام 2020 نتيجة الإتفاق المعلن لمنظمة (أوبك) مع الدول المنتجة الأخرى بهدف ضبط التوازن بين العرض والطلب في السوق، و عادت أسعار النفط للإرتفاع بقوة خلال شهر مايو بعد وصوله لأدنى مستوياته منذ عام 2003 بسبب تراجع الطلب العالمي من قبل كبار الدول المستهلكين في العالم خلال الربع الأول من 2020 مما شجع منظمة (أوبك) للإستمرار في خفض الإنتاج إلا أن جائحة كورونا كان لها الأثر الأكبر على سعر الإغلاق حيث وصل سعر البرميل مع نهاية العام من 2020 إلى 41.47 دولار أمريكي مقارنة ب 64.04 دولار أمريكي من نهاية عام 2019 بإنخفاض مقداره 35.20%.

تشير البيانات الإقتصادية العالمية والإقليمية إلى اختلافات جوهرية بالمقارنة مع أرقام 2019، فبينما كانت سنة 2020 شديدة التقلب مقارنة بسنة 2019، إلا أننا شهدنا انتعاشاً سريعاً في أسواق الأسهم العالمية في نهاية السنة، حيث أغلق مؤشر شركة MSCI العالمي عند 14.1% في 2020 مقابل زيادة قدرها 25.2% في عام 2019. وقد جاءت نتائج 2020 إيجابية على خلاف المتوقع كاملا في ظل فرض الإغلاق والحظر من قبل الحكومات في شتى بقاع العالم بسبب انتشار وباء كوفيد-19 (Covid-19) فضلاً عن توقف الاقتصاد العالمي لبعض الوقت. وقد جاء هذا الزخم في الأداء لسنة 2020 كنتيجة لتحركات وسرعة استجابة الحكومات والبنوك المركزية فيما يتعلق بإعداد الحزم التحفيزية والتغييرات في السياسة النقدية من أجل سرعة التعافي.

وقد لوحظت هذه التأثيرات على مستوى العالم ومن بينها الأسواق الناشئة. فمع قيام البنوك المركزية بمحاولات التكيف مع تفشي وباء كوفيد-19، كان الانخفاض الجوهري في أسعار الفائدة على مستوى العالم بمثابة التغيير الأكثر وضوحاً في السياسة النقدية، مما سمح بحدوث عمليات اقتراض بأسعار أرخص وبالتالي أدى إلى زيادة إنفاق المستهلكين. هذا وقد ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 14.94% في 2020 مقابل 16.5% في 2019.

وشهدت أسعار النفط الخام تقلبات شديدة خلال 2020 بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الناتج الإقتصادي، حيث انخفض سعر البرميل إلى 16.94 دولار أمريكي، الأمر الذي اضطر منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى الإعلان عن زيادة خفض الإنتاج لمواجهة مخاوف انخفاض الطلب ولتثبيت الأسعار، فبدأت أسعار النفط الخام في الانتعاش، مدعومة بالتقدم في تطوير اللقاحات ضد كوفيد-19 والبدء في توزيعها على



معظم الدول. وانخفضت أسعار أسواق النفط الخام في أوبك في 2020 بنسبة 20.6% مقارنة بسنة 2019 حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 31.8%.

### أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي

لم يتبع أداء الأسهم الخليجية نفس سياق الأسواق العالمية، حيث سجلت معظم دول مجلس التعاون الخليجي عوائد سلبية باستثناء المملكة العربية السعودية وقطر اللتين سجلتا أداءً إيجابياً في سنة 2020. وسارعت أسواق الأسهم الخليجية للتعافي من التراجع الأكبر لها الناجم عن كوفيد-19 بتأثير ترقية مؤشر شركة MSCI للأسواق الناشئة لسوقي الكويت والسعودية، من حالة السوق الأولية إلى السوق الناشئة.

أغلق مؤشر (MSCI-GCC) على انخفاض بنسبة 3.7% في 2020، وهو ما يمثل كسرًا لسلسلة من أربع سنوات متتالية من النمو في المنطقة. حيث سجل السوق الكويتي عوائد سلبية بلغت ( -11.7%) ، ودبي (-9.9%) وأبوظبي (-0.6%) والبحرين (-7.5%) وسلطنة عمان (-8.1%) فيما سجلت السعودية وقطر مكاسب بلغت 3.6% و 0.1%، على التوالي. ومن المتوقع أن يأتي الأداء الإيجابي لعام 2021 مدعوماً بالتعافي الكبير في أسعار النفط وتوقعات النمو في إجمالي الطلب على النفط خلال عام 2021، والتي انخفضت إلى مستوى غير مسبوق بسبب الأحداث والتطورات التي حدثت خلال 2020.

ومن المتوقع أن تؤدي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بشكل إيجابي حتى نهاية 2021، حيث تم تخفيف قيود الإغلاق والحظر بتأثير توفير وانطلاق حملة التطعيمات ضد كوفيد-19، مما سيساعد في تسهيل الأعمال التجارية والإنتاج الاقتصادي. وقد بدأ التعافي بالفعل وسوف يتسارع مع زيادة عدد تلقي الجرعات من اللقاح. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا للزيادة في الطلب العالمي على النفط، فمن المرجح أن تصبح الأسعار أكثر استقرارًا، وبالتالي من المرجح أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة للنفط مثل الكويت والسعودية مما سيعزز أداء الأعمال.

كما نجحت كميفك طوال عام 2020 في تطوير كافة أعمالها والمحافظة على استمرارية جميع خدماتها دون انقطاع رغم التحديات التي مر بها العالم بسبب الجائحة، كما تمكنت من تطوير خدمة صانع السوق حيث كرست جهودها لضمان نمو واستقرار بورصة الكويت. وبصفتها صانع السوق الأول في الكويت، فنجحت

كميفك على تعزيز السيولة واستقرار أسهم عملائها وستستمر في القيام بذلك كما أنها قامت أيضا بتطوير العديد من الخدمات والأدوات الاستثمارية وتطوير منصتها للتداول الإلكتروني .

## أداء الشركة

حققت شركة كميفك صافي ربح عائد لمساهميها قدره 7.9 مليون لعام 2020 مقارنة بصافي ربح قدره 655 ألفاً في العام الماضي. تُرجم هذا الربح إلى ربح أساسي ومخفف للسهم قدره 30.0 فلساً في العام الحالي ، مقارنة بأرباح أساسية ومخففة قدرها 2.5 فلس في عام 2019.

ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 192٪ مقارنة بعام 2019 ، ويرجع ذلك أساساً بالإضافة إلى الدخل العادي الي بيع أصل بقيمة 9 مليون دينار كويتي في عام 2020.

من الناحية التشغيلية ، ارتفع دخل العمولات بنسبة 49.5٪ مقارنة بعام 2019. وخلال العام بلغت العمولة من خدمات التداول عبر الإنترنت 1.01 مليون دينار كويتي (زيادة قدرها 86.2٪) ، مقارنة بـ 545 ألف دينار كويتي في عام 2019. ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة التداول في سوق الولايات المتحدة الأمريكية. ارتفع الدخل من عمولة السمسرة بعد زيادة النشاط في بورصة الكويت. بلغ إجمالي القيمة المتداولة في بورصة الكويت 21.50 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 35.45٪ عن عام 2019 عندما بلغت القيمة المتداولة حوالي 15.88 مليار دينار كويتي.

بلغت رسوم الإدارة للأصول المدارة 1.4 مليون دينار كويتي ، وهي أقل من 2019 البالغة 1.5 مليون دينار كويتي. بلغ إجمالي الأصول الائتمانية التي تديرها الشركة 340 مليون دينار كويتي في عام 2020 مقارنة بـ 366 مليون دينار كويتي في عام 2019.

انخفض إجمالي الإيرادات من تقييم الاستثمارات التي تضررت بسبب COVID-19. تكبدت الشركة خسائر بقيمة 1.5 مليون دينار كويتي على الاستثمارات خلال عام 2020 مقارنة بأرباح قدرها 784 ألف دينار كويتي في عام 2019.

وانخفض إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 2.9٪ من 2.9 مليون دينار كويتي العام الماضي إلى 2.8 مليون دينار كويتي هذا العام. انخفضت النفقات بشكل رئيسي بسبب انخفاض تكلفة الموظفين نتيجة ارتفاع معدل دوران الموارد البشرية في عام 2020.

ومازالت إدارة الشركة تُركِّز على استراتيجيتها في جذب منتجات استثمارية جديدة، بالعمل على ضم نخبة من العملاء، وعلى تنويع أنشطة المحافظ الاستثمارية، والصناديق والأفراد.

وتواصل كميّك التأكيد على العمل بنشاط من أجل إطلاق منتجات واستراتيجيات مبتكرة للعملاء المحليين والإقليميين وكذلك العملاء المستقبليين. وفي نفس الوقت، تُكرس الشركة كل جهودها للحفاظ على إدارة مستقرة للأصول.

### خدمات التداول الإلكتروني

تستمر كميّك في تقديم خدمات التداول الإلكتروني في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن أجل دعم وتقوية خدماتها الإلكترونية، أطلقت كميّك منصة تداول جديدة عالمية. وستُتيح المنصة الجديدة للتداول الإلكتروني للمستثمرين، التداول في الأسواق المحلية الإقليمية بالإضافة إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هذه المنصة الجديدة قادرة على تمكين التداول في المشتقات، والدخل الثابت، والصرف الأجنبي. وعلاوة على ذلك، تهدف كميّك لتكون دوما مواكبة لكافة التقنيات الجديدة لمنح عملائها أفضل الخبرات والخيارات فيما يتعلق بجميع الخدمات المقدمة والتفاعل معها.

### في الختام، أفكارنا وتطلعات المستقبل

نحن، في كميّك، نؤمن بالنمو بمعدلات معتدلة. وقد تبيننا وسائل استثمارية فريدة لاستهداف الأصول ذات المخاطر المقبولة والأرباح المناسبة، لنستمر في جهودنا لإيجاد فرص قيمة تُحقِّق أهداف عملاتنا. وستُحافظ الشركة على استراتيجيتها في التخلص من الأصول طويلة الأجل الغير مدررة، وتحسين أداء شركاتها التابعة، والتركيز على التوسع في جودة خدمات العملاء، وتحقيق النمو في أرباحها. علاوة على ذلك، ستستمر كميّك في تركيزها على تقديم منتجات وخدمات جديدة والمحافظة على وضعها الريادي في تطوير المنتجات والخدمات.

وأود أن أقدم خالص شكري وامتناني لإدارة كميّك وموظفيها للمساعدات والمجهودات القيمة التي قدموها لنا، والتي قادت الشركة لتحقيق أهدافها ومبادراتها الاستراتيجية والمحافظة على مركزها كشركة رائدة في قطاع الاستثمار وإدارة الأصول في الكويت والمنطقة. وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص تقديري وتمنياتي الطيبة نيابة عن الشركة لمستثمرين وعملائنا للثقة التي أودعوها في كميّك ورؤيتها.



حمد صالح الذكرير

رئيس مجلس الإدارة